الحوكمة الاقتصادية..

السبيل للإصلاحات التنموية فى مصر

د/ نيرمين نبيل أبو العطا
مستشارة وزير التجارة والصناعة
والمنسق الوطنى للتعاون
الصناعى اليورومتوسطى

يتعاظم الاهتمام بأطر الحوكمة بشكل عام ومنها الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات بشكل خاص، وما يرتبط بها من المعايير والمؤشرات والتصنيفات الدولية ذات الصلة وبخاصة فى عام ٢٠٢٣ نظراً لأن المشهد العالمى والإقليمى يتسم بكثير من الضبابية جراء الأحداث السياسية (ومنها: تصارع القوى العظمى على مناطق النفوذ والموارد العالمية) الأمر الذى نتج عنه آثار مضاعفة لا سيما فى أعقاب الأزمات الصحية والجوائح العالمية مؤدياً إلى التحديات الاقتصادية - الاجتماعية الحالية (المتمثلة فى وجود موجات تضخمية عاتية وزيادة أسعار المواد الأولية والسلع والمنتجات والوقود والطاقة مع زيادة نولون الشحن وأسعار النقل وكذلك إرتفاع تكلفة الإقراض وزيادة المديونيات والطفرات فى أسعار صرف النقد الأجنبى والتخوف من الدخول فى ركود اقتصادى وانخفاض معدلات النمو والتشغيل ... الخ) بالإضافة إلى التقلبات المناخية - البيئية شديدة الوطأة التى أدت لخسائر اقتصادية ومجتمعية وغيرها من العوامل التى تؤثر على الاستقرار الاقتصادى والتماسك الاجتماعى عالمياً ومحلياً.

وكل هذه العوامل زادت من درجات عدم التيقن والتى من الطبيعى أن تلقى بظلالها على الاقتصاد المصرى، إلا أن سرعة تحرك الحكومة المصرية لوضع برامج تنموية وتحفيزية واستخدام سياسات مالية ونقدية قد أدت لاستجابة الاقتصاد المصرى للتعافى الجزئى مقارنة ببعض الاقتصادات الأخرى، وهو ما يدل على قوة وتنوع الأنشطة الاقتصادية المصرية وصمودها أمام الأزمات العالمية المتلاحقة.

وفيما يلى أهم أطر الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات المؤسسية وبعض التصنيفات الدولية والتحديات المستقبلية مع أبرز الجهود المصرية ذات الصلة

أولاً: أطر الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات
Multi_level Governance (MLG)

أسوة ببعض التجارب الناجحة لعدد من دول الاتحاد الأوروبى وعلى رأسها فنلندا وكذلك اليابان وفيتنام ونيوزيلاندا جاء الفكر الجديد للحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات بالاتساق مع ما أطلقته منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) والتى تم إبرام البرنامج القطرى المصرى ٢ معها وأهمية الربط بين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبين الحوكمة متعددة المستويات (MLG) وذلك لسرعة وجود تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل التنموية المصرية وفقاً للمعايير الدولية.

فإن أهم أطر الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات المؤسسية فى مصر حيث تتكون المستويات الرئيسية داخل الدولة من الدستور والسلطات الرئاسية والقضائية والنيابية والرقابية والتنفيذية وتشرف على المستويات التالية لها والمتمثلة فى:

فى ضوء الاهتمام بتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ ومع تسجيل معظم مؤشرات الاقتصاد المصرى دلائل الصمود أمام الأزمات العالمية المتلاحقة تستكمل الحكومة المصرية العديد من الاستراتيجيات والبرامج فى إطار الجمهورية الجديدة التى ترتكز دعائمها على تعزيز الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات ومكافحة الفساد

(أ) الحوكمة المحلية: بالربط بين الجهات المركزية والفرعية لمتابعة الأنشطة الإنتاجية والخدمية فى المنافذ والوحدات المحلية والمحافظات المصرية.

وكذلك مستوى (ب) الحوكمة المشتركة: وهى مرتبطة بالمسئولية التشاركية بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص فى جودة وحوكمة آليات السواق - وهى من أهم مستويات الحوكمة الاقتصادية لأنها الداعمة الرئيسية لزيادة التنافسية الوطنية المصرية على خريطة الاستثمار والتجارة العالمية.

ثم (ج) مستوى الحوكمة المجتمعية: التى تضم الفئات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدنى العاملة فى مصر.

مع أهمية ارتباط المستويات المذكورة بمستويات الحوكمة الإقليمية والعالمية المتضمنة منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات التنموية الدولية، والاتحادات العالمية والإقليمية، والشركاء الاستراتيجيين والتجاريين لمصر.

حوكمة محلية: (المواقع الخدمية والإنتاجية والمنافذ بالمحافظات والمحليات).

حوكمة مشتركة : (مع القطاع الخاص: اتحاد الصناعات المصرية - اتحاد الغرف التجارية - جمعيات رجال الاعمال)
حوكمة مجتمعية : (مع منظمات المجتمع المدنى)
٢- حوكمة إقليمية / دولية: (مع الشركاء الدوليين والمنظمات العالمية).

ثانياً : أهم جهود الحوكمة الاقتصادية لتعزيز الإصلاحات التنموية فى مصر :

فى ضوء الاهتمام بتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ ومع تسجيل معظم مؤشرات الاقتصاد المصرى دلائل الصمود أمام الأزمات العالمية المتلاحقة تستكمل الحكومة المصرية العديد من الاستراتيجيات والبرامج فى إطار الجمهورية الجديدة التى ترتكز دعائمها على تعزيز الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات ومكافحة الفساد ومن أهمها :

البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية حتى ٢٠٢٤ بالتركيز على تنافسية ثلاثة قطاعات رئيسية : الصناعات التحويلية - الزراعة - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والمشروع القومى لتطوير الريف المصرى (حياة كريمة) منذ ٢٠٢١ والإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ٢٠٢١ - ٢٠٢٦ ، وتقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢ ، ووثيقة سياسة ملكية الدولة ٢٠٢٢ وإعادة تشكيل المجلسين الأعلى للاستثمار والأعلى لتنمية الصادرات فى ٢٠٢٣ ، وإستراتيجية مصر الرقمية ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦، والإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠.

وكذلك إعلان شرم الشيخ للتعاون الدولى فى مجال منع الفساد ومكافحته فى ٢٠٢١ واجتماع تعزيز التعاون الدولى ٢٠٢٢ ، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠ بالبناء على المرحلتين الأولى والثانية ، وإطلاق الحوار الوطنى عام ٢٠٢٣ وغيرها من الجهود اتساقاً مع مستويات الحوكمة المشار إليها عاليه.

ولكن برغم الكثير من الخطوات المبذولة إلا أنه من الأهمية أن يترابط تزامن هذه المبادرات والبرامج والإجراءات الإصلاحية لتنعكس على حفز مناخ الاستثمار وجذب ثقة ومشاركة القطاع الخاص وتحسين معيشة المواطن المصرى الذى مازال صامداً أمام التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية الإقليمية والدولية.

ثالثاً : أهم التوجهات والتحديات الدولية ذات الصلة بالحوكمة الاقتصادية فى مصر:

برغم الجهود المصرية إلا أن هناك بعض التوجهات والتحديات الدولية ذات الصلة بالحوكمة الاقتصادية والمرتبطة بتحسن المؤشرات القياسية والتصنيفات الدولية لها والتى ترتكز على ثلاثة محاور أساسية وهى : الحوكمة وحقوق الإنسان ، والتحول الأخضر ، والرقمى لذا يتعاظم دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد مع أهمية قياس نجاح آليات ترابط مخرجات المستويات المؤسسية المتعددة المشار إليها

برغم الكثير من الخطوات المبذولة إلا أنه من الأهمية أن يترابط تزامن هذه المبادرات والبرامج والإجراءات الإصلاحية لتنعكس على حفز مناخ الاستثمار وجذب ثقة ومشاركة القطاع الخاص وتحسين معيشة المواطن المصرى الذى مازال صامداً أمام التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية الإقليمية والدولية.

عاليه والداعمة لخطط وبرامج الحكومة المصرية وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ .

أ - بعض التصنيفات والمؤشرات الدولية :

هناك العديد من التقارير والمؤشرات والتصنيفات الدولية العامة والتخصصية ذات الصلة بقياس بعض نواحى الحوكمة الاقتصادية فى مصر ومن أهمها مؤشر الحوكمة العالمى عن البنك الدولى ومؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية العالمية والمؤشر الدولى لمخاطر الدول وتقارير التصنيفات السيادية فيتش وموديز وستاندرد اندبورز ومؤشر الابتكار العالمى عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومؤشرات المناخ الداعم للأعمال عن البنك الدولى، ومؤشرات التنافسية الدولية، ومؤشرات التنمية البشرية عن الأمم المتحدة ، ومؤشرات العمالة /التوقعات الاجتماعية عن منظمة العمل الدولية ومؤشر العلامة التجارية للدول Nation Brands وغيرها الكثير بشكل تخصصى .

وبنظرة إستراتيجية نجد تفاوتاً بمراكز مصر فى هذه التقارير والتصنيفات الدولية حيث إن معظمها يسجل مراكز متدنية أو لا يعكس كل الإصلاحات المتخذة مع تشتت الجهود الوطنية بسبب تفرق مسئولية متابعتها بين عدد من الجهات المصرية.

فمن الأهمية إيجاد آلية وطنية لإيلاء مزيد من الاهتمام بأبعادها

برغم الجهود المصرية إلا أن هناك بعض التوجهات والتحديات الدولية ذات الصلة بالحوكمة الاقتصادية والمرتبطة بتحسن المؤشرات القياسية والتصنيفات الدولية لها والتى ترتكز على ثلاثة محاور أساسية وهى الحوكمة وحقوق الإنسان ، والتحول الأخضر ، والرقمى لذا يتعاظم دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد مع أهمية قياس نجاح آليات ترابط مخرجات المستويات المؤسسية الداعمة لخطط وبرامج الحكومة المصرية وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠.

ومعاييرها المختلفة وتوقيتات إعدادها والتنسيق مع المؤسسات المصدرة لها مع الالتزام بجداول زمنية للإصلاحات المستهدفة لتنعكس المعايير فى تحسين صورة مصر فى التصنيفات الدولية بما يعزز مكانتها فى الأوساط الاستثمارية والتجارية والمالية العالمية.

ب - المعايير الدولية / الأوروبية الحديثة:

وفى ذات السياق تجدر الإشارة لقيام الاتحاد الأوروبى حالياً بالتنسيق مع عدد من القوى الدولية لتغيير بعض المعايير من الطوعية إلى الإلزامية بالتعاون مع العديد من المنظمات العالمية كمنظمة المواصفات الدولية ، والبنك الدولى ، و منظمة التجارة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومؤسسات التمويل الدولية ، والبنك الأوروبى للإعمار والتنمية ، وبنك الاستثمار الأوروبى وغيرها الكثير بما يؤثر حتماً على النواحى الاستثمارية والتصديرية والتدريبية والمنح والقروض المرتبطة بالدول ومنها مصر.

ويعد القانونان الأوربيان لعام ٢٠٢٣ : آلية تعديل الحدود الكربونية (Carbon Border Adjustment Mechanism) CBAM

والاستدامة الاجتماعية للشركات Corporate Social Sustainability Due Diligence (CSDD)

من أهم مظاهر التطبيق مرحلياً خلال العامين القادمين كمرحلة أولى على الشركات الكبيرة ثم ما يليها على المتوسطة والصغيرة على القطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة : الملابس الجاهزة - الحاصلات الزراعية والتصنيع الغذائى ، وأخرى كثيفة الانبعاثات الكربونية : الأسمنت - الألمونيوم - الأسمدة - الطاقة الكهربائية - الحديد والصلب حيث يتم قياس الأداء وفقاً للمعايير ثلاثية الأبعاد : البيئية والاجتماعية والحوكمة الحقوقية Environmental Social Governance (ESG)

والتى تعتمد عليها مؤسسات التصنيفات الدولية بشكل كبير حالياً.

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة لإصدار هيئة الرقابة المالية والبنك المركزى معايير مصرية وجارى صدور شهادات معتمدة فى هذا المجال فى مصر لمساندة الشركات وفقاً للمعايير الدولية.

الخاتمة :

تتعاظم أهمية الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات المؤسسية فى الإصلاحات التنموية وعدالة التوزيع الجغرافى خدمياً وإنتاجياً بمصر مع أهمية ترابط المبادرات والبرامج والمستهدفات الزمنية الإصلاحية وتعزيز الآليات الوطنية لإيلاء مزيد من الاهتمام بأبعاد المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بحفز مناخ الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ورفاهية المواطن المصرى وانعكاس ذلك فى تحسين مراكز مصر فى التصنيفات الدولية بما يعزز مكانتها على الخرائط الاستثمارية والتجارية والمالية العالمية.

تتعاظم أهمية الحوكمة الاقتصادية متعددة المستويات المؤسسية فى الإصلاحات التنموية وعدالة التوزيع الجغرافى خدمياً وإنتاجياً بمصر مع أهمية ترابط المبادرات والبرامج والمستهدفات الزمنية الإصلاحية وتعزيز الآليات الوطنية لإيلاء مزيد من الاهتمام بأبعاد المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بحفز مناخ الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ورفاهية المواطن